

تأخير غير مبرر في المشروع الضخم لزيادة إنتاج الكويت من الغاز والنفط الخفيف

## مشروع الغاز الحر.. حائرين «ممارسة» أم «مناقصة»؟!



أحمد مغربي

برميل من النفط الخفيف.

تغيير نموذج الطرح

إلا أن شركة نفط الكويت ترى أن فكرة طرح المشروع على هيئة ممارسة تمكّنها من الحصول على أفضل الأسعار التنافسية من المقاولين المعتمدين لديها والذي يعد خطأ إجرائياً يسوقه الجهاز المركزي للمناقصات العامة في ضرورة إعادة تأهيل المقاولين من جديد للمشروع عقب الإلغاء الأول الذي حدث في 21 أكتوبر 2017 من قبل مؤسسة البترول الكويتية. ونظراً لنجاح تجربة إنشاء 3 محطات لإنتاج النفط الخفيف والغاز الحر بنظام (JPF) بطاقة إنتاجية لكل منشأة تبلغ 104 ملايين قدم مكعبة قياسية يومياً من الغاز الحر و40 ألف برميل من النفط الخفيف يومياً وفقاً لنموذج تعاقدى جديد أدخلت عليه تحسينات تقنية وتمويلية مستقرة من الرسوم المستفاد من المشاريع السابقة والمنفذة بنظام التاجير لمدة 5 سنوات بالإضافة إلى عامين للبناء والتوريد، وبالتالي فإن المشروع لن يبقى خاضعاً لتوصيف مشروعات الهندسة والتوريد والبناء EPC، والتي تسمح للمقاول الرئيسي باسترداد التكاليف عن طريق تشغيل المنشأة قبل تحليها المقاول عنها ومن ثم تحويلها

لا يزال مشروع الغاز الحر ضمن مرحلته الثانية حائراً بين أروقة شركة نفط الكويت والجهاز المركزي للمناقصات العامة، حيث أن هناك اختلافاً في وجهات النظر بين الطرفين في طريقة طرح المشروع أما مناقصة وفقاً لما يشترطه الجهاز أو ممارسة كما تطلبه شركة نفط الكويت، ولدى الطرفين مبرراتهما التي يسوقان لها عن كيفية الطرح.

ورفض الجهاز المركزي للمناقصات العامة على مدار الأشهر الماضية الطلب المتكرر لشركة نفط الكويت في طرح المشروع المنتظر لتطوير الغاز الحر من الحقول الجوراسية والذي يهدف للوصول إلى إنتاج مليار قدم مكعبة قياسية يومياً من الغاز الحر في عام 2023 على مراحل ثلاث أولاً إنتاج 175 مليون قدم مكعبة من الغاز الحر وقد تم تحقيق هذا الهدف من خلال تشغيل وحدة الإنتاج المبكر EPF-50 والتي يبلغ إنتاجها الحالي 210 ملايين قدم مكعبة يومياً و80 ألف برميل من النفط الخفيف وثانيها إنتاج 510 ملايين قدم مكعبة يومياً برميل من النفط الخفيف وثالثها إنتاج مليار قدم مكعبة بالإضافة إلى 300 ألف

خلال العام الماضي بنمو 124٪

## «الكويتية للسائرين» تربح 211 مليون دولار



عادل النجفي

أعلنت الشركة الكويتية للسائرين في بيان صحفي أمس عن أرباح صافية بلغت 211 مليون دولار للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، وذلك مقارنةً بأرباح 2017 التي بلغت 94 مليون دولار. وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للسائرين، عادل النجفي: «حققت الشركة أرباحاً صافية قياسية خلال 2018، حيث ارتفعت بنسبة تفوق 124٪ مدعومة بزيادة في الإنتاج الذي تجاوز الطاقة

الإنتاجية التصميمية والبالغة 450 ألف طن متري سنوياً من مادة السائرين مونيمر، وكذلك واصلت الشركة تعزيز أدائها في أسواقها الرئيسية التي تشمل الصين وجنوب شرق آسيا والهند». وأضاف النجفي: «قامت الشركة بتحسين مركزها التنافسي خلال 2018 بفضل الإجراءات لتقليل التكاليف الثابتة وزيادة الكفاءة التشغيلية والسلامة المهنية، الأمر الذي ساهم في زيادة جودة المنتجات

المختصين لديها، حيث قام الفريق بتحديد قيمته التقديرية وتلبية ما يحتاجه من دراسات فنية وبيئية ودراسات متعلقة بالأمن والسلامة فضلاً عن تكاليف تصاميمه المختلفة والتي تملكها شركة نفط الكويت لكونها تخضع لحقوق الملكية الفكرية وبهذه المناسبة يمكن للشركة بحسب الأصل الاستفادة منها مستقبلاً في مشاريع ذات الصلة. وتتبع شركة نفط الكويت أسلوب التريث وعدم الاستعجال في تنفيذ المشروع الضخم لحين الانتهاء من التقييم الشامل للنموذج الجديد خصوصاً لأنها عقود طويلة الأمد وقد يطرأ تغييرات على حالة المقاولين في هذه الفترة الطويلة وأيضاً لقلة عدد المقاولين المشاركين في المناقصات.

وتسعى «نفط الكويت» حالياً لشراء ودعم عمليات التشغيل وصيانة منشأة الإنتاج المبكر (EPF120) في شمال الكويت بالأمر المباشر، حيث يتضمن تكاليف شراء منشأة الإنتاج المبكر بقيمة تقديرية تبلغ 16,4 مليون دينار، في حين يتضمن الجزء الثاني تكاليف دعم عملية التشغيل والصيانة بعد الترخيص وتزويد المواد اللازمة لتنفيذ جميع الأنشطة لمدة 563 يوماً بقيمة تقديرية 1,106 مليون دينار.

خطة «نفط

الكويت».. طرح

المشروع ممارسة

للتفاوض على

الأسعار وتأهيل

المقاولين

السابقين

جهاز «المناقصات»

يريد تأهياً جديداً

للمقاولين وطرح

المشروع

كمناقصة

الهدف زيادة

إنتاج الغاز إلى

مليار قدم مكعبة

يومياً.. و300

ألف برميل نفط

خفيف

الاجتماع الرابع المشترك لمجلس التعاون المصري-الكويتي في القاهرة 10 فبراير

## الصقر: الكويت ثالث أكبر شريك تجاري عربي لمصر خلال العام الماضي



معزز الأفقي



محمد الصقر

القاهرة- ناهد إمام

ينعقد في القاهرة الاجتماع الرابع المشترك لمجلس التعاون المصري-الكويتي والمقرر إقامته في العاشر من فبراير الجاري برئاسة معزز الأفقي رئيس الجانب المصري ومحمد جاسم الصقر رئيس الجانب الكويتي في المجلس.

يناقش الاجتماع القطاعات الواعدة للاستثمار في مصر والمشاكل التي تواجه المستثمر الكويتي وخريطة الاستثمار التي أعلنتها الحكومة المصرية، إضافة إلى آخر المستجدات حول أجندة الإصلاح الاقتصادي واستعراض جهود الحكومة في الاستثمار في البنية التحتية وقطاع اللوجستيات والإصلاح المؤسسي. وقال معزز الأفقي، رئيس الجانب المصري للمجلس في بيان صادر من مكتبه، بأن انعقاد الاجتماع الرابع المشترك لمجلس التعاون المصري-الكويتي يمثل فرصة كبيرة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين الشقيقين، مشيراً إلى أن علاقات الأخوة التي تربط مصر والكويت حكومة وشعباً تسهم دائماً في إحداث نقلة نوعية في مستقبل التعاون بين البلدين في مختلف المجالات. وأشار إلى أن هذا الاجتماع المشترك يعد منصة قوية لتوطيد العلاقات بين رجال الأعمال والمستثمرين المصريين والكويتيين والتعرف على فرص الاستثمار والتعاون التجاري المتاحة في البلدين، لافتاً إلى أهمية البناء على النتائج والتوصيات التي خرج بها المجلس، في اجتماعاته السابقة.

كما أكد الأفقي أن أساس الشراكة بين مصر والكويت يرتكز على قيام رجال المال والأعمال في البلدين بدور كبير ومحوري في دفع العلاقات الثنائية في المجالين الاقتصادي والتجاري من خلال الاستثمار في مشروعات مشتركة تصب في مصلحة الاقتصاديين المصري والكويتي على حد سواء.

وأضاف أن الاجتماعات تتضمن لقاءات

في تقرير «الشفافية الدولية»

## لا دولة في العالم تخلو من الفساد

محمود عيسى

تعرضت للعديد من عمليات غسل الأموال الضخمة في الفرع التابع لبنك دانسكي في استونيا وهو أكبر البنوك الدنماركية بين قضايا الفساد الأخرى. ويعتقد أن نحو 230 مليار دولار من المعاملات المشبوهة قد مرت عبر فرع إستونيا التابع للبنك والتي ارتبطت بمخططات غسل الأموال الروسية والأذربيجانية التي كشف عنها مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد (OCRRP). وفي نوفمبر اتهم البنك بشكل أساسي بخرق قوانين مكافحة غسل الأموال في الدنمارك.

وقالت: «لكن استبعاد المؤشر لهذه النواحي من الفساد لا يعني أنها ليست مهمة، إذ أن جسامته هذه الفصائح التي تقع في البلدان التي تصدر مؤشر الشفافية والنزاهة، تظهر أنه لا بلد في العالم خالياً من الفساد. ولهذا السبب نواصل الضغط على الحكومات في الدول التي تقع على رأس المؤشر للقيام بدورها في سد الثغرات، وفرض العقوبات على الممارسات الخاطئة وكشف أنظمتها المالية أمام جهات التدقيق».

بين مؤشر مدركات الفساد لعام 2018 الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية الثلاث الماضية وجود ارتباط بئير القلق بين الفساد واعتلال الديموقراطيات في الدول المختلفة. وبين أن لدى البلدان ذات معدلات الفساد العالية مؤسسات ديموقراطية أضعف واحتراماً أقل للحقوق السياسية.

صحيح أن المؤشر لم يشهد تغييراً كبيراً بالنسبة للدول التي احتلت المراكز العليا في الشفافية والنزاهة من دول الشمال وهي الدنمارك وفنلندا والسويد والنرويج، بالإضافة إلى نيوزيلندا وسنغافورة وسويسرا، والأخرى التي جاءت في الذيل وهي الصومال وسورية وجنوب السودان، إلا أن الدول المتفوقة في هذا المضمار ليست خالية من الفساد، إذ أن ثمة حقائق تتحدث عن فضاء فساد كبيرة في العديد من هذه الدول. وقالت منظمة الشفافية الدولية أن الدنمارك التي تتصدر القائمة هذا العام قد

للبروتوكيمويات، والشركة الكويتية لإنتاج البرازيلين، والشركة الكويتية للأوليغينات، ومختلف الجهات الحكومية والخاصة ما يقدمونه من دعم مستمر للشركة الكويتية للسائرين في مسيرتها المتميزة». ومنذ انطلاق عملياتها في 2009، ساهمت الشركة الكويتية للسائرين بشكل كبير في دعم نجاح مساهمها، علاوة عن تعزيز مكانة الكويت الصناعية والاقتصادية في العالم.

## 610,5 ملايين دينار سيولة البورصة

مليون دينار (22 يوم عمل). وارتفع المعدل ذاته بنحو 64,7٪ إذا ما قورن بمستوى عام 2018 كاملاً البالغ معدله نحو 16,8 مليون دينار، ومرتفعاً أيضاً بنحو 89٪ إذا قورن بالفترة نفسها من العام الفائت حين بلغ معدل شهر يناير 2018 نحو 14,8 مليون دينار.

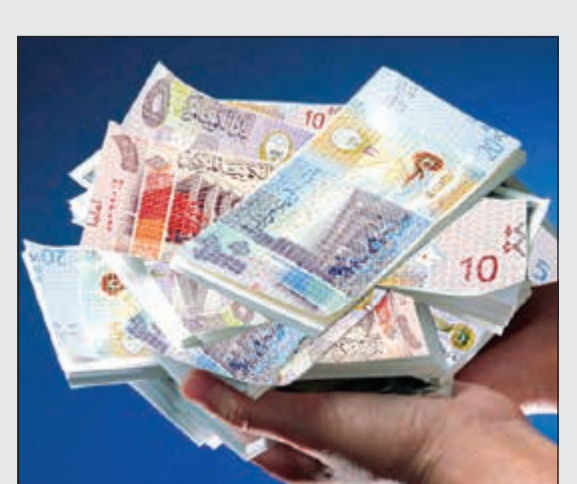
ومازلت توجهات السيولة في شهر يناير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 1٪ فقط من حجم السيولة، ضمنها 50 شركة حظت بنحو 0,1٪ فقط من تلك السيولة، و9 شركات من دون أي تداول. أما الشركات السائلة، فقد حظت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 1,4٪ فقط من قيمة الشركات المدرجة على نحو 11,3٪ من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة يجرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل إلى شركات قيمتها ضئيلة. أما توزيع السيولة على الأسواق الثلاثة خلال يناير 2019، فكان كالتالي:

قال تقرير الشال إن أداء شهر يناير كان أكثر نشاطاً مقارنةً بأداء شهر ديسمبر، إذ ارتفع معدل قيمة التداول اليومي، وكذلك ارتفعت السيولة المطلقة، إضافة إلى كل من كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، ومعها ارتفعت جميع مؤشرات السوق. وحقق مؤشر السوق الأول مكاسب بنحو 3,1٪، ومؤشر السوق الرئيسي نحو 1,3٪، ومؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء العديدين من هذه الدول. وكسب أيضاً مؤشر الشال نحو 2,1٪.

وأضاف التقرير أن سيولة البورصة المطلقة في شهر يناير حققت مستوى أعلى مقارنةً بسيولة شهر ديسمبر، حيث بلغت السيولة نحو 610,5 ملايين دينار مرتفعة من مستوى 574,9 مليون دينار لسيولة شهر ديسمبر، أي بنسبة ارتفاع بلغت 6,2٪. بينما بلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر يناير نحو 27,7 مليون دينار (22 يوم عمل)، ولأولاً أمام انتهاء معدل تلك القيمة لشهر ديسمبر البالغ 26,1

سبتيلج جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 23,1 مليار دينار، وهي أعلى بنحو 7,1 مليارات دينار عن السنة المالية 2017/2018. وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21,5 مليار دينار، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2018/2019 فائضاً محدود 1,6 مليار دينار، ولكن هناك احتمال أن ينخفض هذا الفائض إن استمرت أسعار النفط في الانخفاض دون معدلات شهري ديسمبر 2018 ويناير 2019، ولأولاً أمام انتهاء السنة المالية الحالية لشهران.

وقال التقرير: يفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية حتى نهاية شهر يناير، بما قيمته نحو 17,7 مليار دينار، وإذا افترضنا استمرار مستوي الإنتاج والأسعار على حالهما -وهو افتراض قد لا يتحقق-، فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية لمجملة السنة المالية الحالية نحو 21,3 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 7,9 مليارات دينار عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 13,3 مليار دينار. ومع إضافة نحو 1,7 مليار دينار إيرادات غير نفطية والمؤشرات الأولية توحى بأنها قد تكون أعلى،



27٪، وأدنى من سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 75 دولاراً بنحو 5,9 دولاراً، أو نحو 7,9٪.

نكر تقرير الشال الاقتصادي أنه مع انتهاء يناير 2019، انتهى الشهر العاشر من السنة المالية الحالية 2018/2019، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر يناير، معظمه نحو 58,34 دولاراً للبرميل، مرتفعاً بنحو 1,88 دولاراً للبرميل، أي ما نسبته 3,3٪ عن معدل ديسمبر البالغ نحو 56,46 دولاراً للبرميل، وهو أعلى بنحو 8,34 دولاراً للبرميل، أي بما نسبته 16,7٪ عن السعر الافتراضي المقرر في الموازنة الحالية والبالغ 50 دولاراً للبرميل. وبانتهاء يناير، حقق خلالها سعر برميل النفط الكويتي معدل محدود 69,1 دولاراً لما مضى من

## تقرير الشال

## 1,6 مليار دينار فائض متوقع للموازنة